الفصل الثانى

إمكانيات السلام فى الشرق الأوسط

قبل دخولنا فى مناقشة إمكانيات السلام فى منطقة الشرق الأوسط، اسمحوا لى أن أضع بين أيديكم بعض الملاحظات الأولية والمهمة. **الملاحظة الأولى** تتلخص فى كون السلام مُفضلاً عن الحرب، إلا أن ذلك لا يشكل، ولا يمثل مبدأ مطلقًا، ومن ثم، فنحن نتساءل دائمًا، «أى صورة من السلام؟» فمثلاً.. لو أن «هتلر» كان قد احتل العالم، فكان سيكون هناك سلام، إلا أنه ليس ذلك السلام الذى نبغيه، أو نبحث عنه.

الملاحظة الثانية تتمثل فى أن هناك أبعادًا كثيرة حول موضوع تلك الإمكانيات. فهناك مناطق متعددة تشهد عنفًا حقيقيًا ومستمرًا - ثلاث منهم سأختصهم بالذكر. منطقة العراق، حيث تدور المشكلة حول العقوبات والقصف معًا(*). منطقة تركيا، حيث تشهد واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية، خاصة فى التسعينيات، وهى كارثة الأكراد، والتى تستمر حتى يومنا هذا. وأخيرًا، منطقة إسرائيل وفلسطين. وهناك أمور أخرى جديرة بالاعتبار، مثل التساؤل حول موضع إيران فى داخل منطقة الشرق الأوسط... أينما تذهب عيناك، ترَى قمعًا شديدًا، انتهاكًا لحقوق الإنسان، تعذيبًا، وفظائع أخرى. ومن ثم، فإن التساؤل حول سلام الشرق الأوسط لديه أبعاد عديدة.

أما **الملاحظة الثالثة والأخيرة**، فتتمثل فى كون الولايات المتحدة تلعب دورًا مهمًا للغاية، وغالبًا دورًا حاسمًا وفاصلاً، فى هذه القضايا. بالإضافة إلى أهمية عامل التدخل الأمريكى، وموقعه المركزى فى هذه القضايا.. لأسباب واضحة وضوح الشمس - فهو العامل الوحيد الذى يمكننا (الشعب الأمريكى) التأثير عليه مباشرة. أما العوامل الأخرى.. فيمكننا شجبها واستنكارها، إلا أننا لا نستطيع أن نفعل

(*) تم كتابة هذا الفصل قبيل الغزو الأمريكى للعراق، وصدر الكتاب عام ٢٠٠٣م - المترجم.

الكثير بخصوصها. وهذه حقيقة بديهية، أو هذه لا بد أن تكون الحقيقة البديهية، إلا أنه من المهم تسليط الضوء عليها، لكونها تقريبًا مرفوضة. فالعقيدة المهيمنة تقول: لا بد من التركيز على جرائم الآخرين، وندبها والنواح عليها، ولا بد، من الناحية الأخرى، تجاهل جرائمنا وإنكارها. بلغة أكثر توضيحًا، علينا تصميم الطريقة التى نرى من خلالها الأشياء، بحيث نتجنب أى إمكانية للوقوف أمام المرآة لنرى أنفسنا على حقيقتها . . . علينا تشكيل حوار، بحيث لا نصير بصدد إثارة أية تساؤلات حول مسئوليتنا، وإذا حدث وأثيرت تلك التساؤلات، فعلينا أن نظهرها فى سياق واحد، وهو السياق المتعلق بواجبنا وردود أفعالنا تجاه جرائم الآخرين. فنجد الآن، على سبيل المثال، ظهور أدبيات ضخمة، سواء شعبية أو أكاديمية، حول ما يسمى بمآزق التدخل الإنسانى، فى حالة حدوث الجرائم على يد الآخر، كما هو الأمر دائمًا. ولكنك، فى نفس الوقت، لا تجد كلمة مكتوبة، ولا تساؤلاً مطروحًا عن مآزق الانسحاب من المشاركة فى العمليات الوحشية المريعة. فهذه النافذة لا بد أن تبقى مغلقة، ولابد من إحكام غلقها، وإلا سنرى أمامنا من الرؤى. . ما يزعجنا ويعكر أمزجتنا.

إن كيفية التهرب من القضايا المركزية، والمراوغة بها، موضوع ذو أهمية قصوى، يحتاج إلى مزيد من الكلام، إلا أننى سأضعه حاليًا على جنب، مركزًا على الحالات الخاصة التى تهمنا فى هذا الموضع. ولا بد أن أضيف هنا، موضحًا، بأن هذا الموقف المخزى ليس جديدًا، على الإطلاق ـ بل هو نوع من الثقافة الكونية. وإنه لمن الصعب أن تجد أى حالة تاريخية، أو فى الوقت الحاضر، لا يطغى عليها مثل هذا الموضوع.

العراق(*)

لنبدأ بالعراق. . . إن التساؤل الحقيقى، والوحيد فى نفس الوقت، حول عقوبات الأمم المتحدة، ينص على التالى: **هل هى جرائم بشعة وفقط، أم هى جرائم إبادية بمعنى الكلمة؟، كما وصفها أولئك الذين لديهم معرفة لصيقة جدًا بالوضع، وخاصة منسق البرنامج الإنسانى للأمم المتحدة فى العراق «دينيس هاليداى»، وهو موظف بالأمم المتحدة ذو مكانة عالية وجديرة بالاحترام. . اضطر للاستقالة بعد**

(*) كما سبق وذكرنا، تمت كتابة هذا قبيل غزو العراق، وصدر الكتاب عام ٢٠٠٣م ـ المترجم.

إرغامه على تنفيذ ما أسماه «الإبادة»، كما فعل خليفته «هانز ڤون شبونيك»[1] فجميع الجهات متفقة على أن تفعيل وتنشيط العقوبات كان من أجل تدعيم صدام حسين، ومن أجل تدمير الشعب العراقى.

وهناك تبريرات عديدة، تستحق منا الانتباه واليقظة الشديدة. وفى اعتقادى، أنها تقول عنا الكثير. ومن أبسط الحجج، التى قيلت بهدف تبرير العقوبات، كانت تلك الحجة التى عرضتها «مادلين أولبرايت»، **حينما كانت سفيرًا للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة. وكان ذلك، حينما سألتها «ليسلى شتال»، عبر تليفزيون الدولة، عن إحساسها تجاه مقتل نصف مليون طفل عراقى تحت آثار العقوبات؟. ولم تنكر «أولبرايت» ما حدث، وأيدت بأن الأمر كان «اختيارًا صعبًا للغاية»، ولكنها عادت لتقول: «إننا نعتقد بأن الثمن كان يستحق»[2].** تلك كانت نهاية المناقشة. إنه لمن المفيد للغاية، بأن ننظر إلى رد الفعل. فالتعليق هو تعليقها، ورد الفعل هو رد فعلنا. وبالنظر إلى الأخير، تنكشف دواخلنا أمام أنفسنا، فتزيد معرفتنا بها.

تبرير ثانى يقول، وهو تبرير شائع، بأن المعاناة العراقية ليست إلا نتيجة لخطأ صدام حسين. وهو منطق يغلب عليه الكيد والمكر. فلنفترض بأن الزعم صحيح: وأنه فعلاً خطأ صدام حسين، فهل من المنطقى، أن نقدم له يد العون، بعد ذلك، ليدمر الشعب، ويدعم من حكمه؟

تبرير ثالث يقول بأن صدام حسين ليس إلا وحشًا، كائنًا غير سوى. وإذا استمعت إلى «تونى بلير»، «كلينتون»، «أولبرايت»، أو أى من المعلقين عن هذا الأمر، ستجدهم يكررون تبريرهم بأن هذا الرجل ليس إلا وحشًا، لا نستطيع السماح له بالبقاء. بل إنه وصل بعملياته الوحشية إلى الذروة حينما استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه، وذلك من خلال عمليته المروعة، التى قتل فيها الأكراد بالغاز. كل هذا حدث، إلا أن هناك بعض الكلمات الناقصة. فقد قام فعلاً بأعمال وحشية، ليس لها مثيل - مستخدمًا غازًا ساما وأسلحة كيميائية ضد شعبه - بدعمنا وتأييدنا. فقد استمر تأييدنا، وظل صدام صديقًا مفضلاً، وشريكًا تجاريًا، وحليفًا بغض النظر عن هذه الوحشية، التى لم تعر انتباهنا، كما تدل فى ردود أفعالنا فلقد استمر دعمنا له، بل تزايد وتصاعد[*].

(*) لما كانت حكومة الولايات المتحدة تدعم وتساند ذلك «الوحش» حين اقترافه تلك الجرائم، كانت -بالتالى- الحكومات العربية الصديقة تدعم وتساند ذلك الوحش.

ويمكنك أن تخوض تجربة فريدة من نوعها، لترى بنفسك مدى صحة هذا الأمر. فلتراقب المناقشات العامة، ولتحاول أن تبحث عن تلك الكلمات الناقصة، التى ذكرناها سالفًا. وسأترك هذه التجربة للقارئ، وهى تجربة ستساهم بالتأكيد فى توضيح الأمر. ويمكننى أن أخبركم بالرد مقدمًا: أنكم لن تجدوا تلك الكلمات، مما يقول لنا شيئًا عن أنفسنا، وكذلك عن حجتنا التى سردناها توًا.

ولنتطرق إلى موضوع «أسلحة الدمار الشامل»، فسنجد الحجة القائمة تنص على التالى: أننا لا يمكننا السماح لصدام حسين بالبقاء؛ بسبب خطورة أسلحة الدمار الشامل التى يمكنه تطويرها وتنميتها. وهذا كله صحيح، ولا غبار عليه، إلا أنه كان صحيحًا أيضًا عندما كنا نمده - عن قصد منا - بالوسائل التى تساعده على تنمية تلك الأسلحة، فى وقت كان فيه صدام حسين يمثل خطرًا، أكبر مما يمثله اليوم، الأمر الذى يثير بعض التساؤلات حول تلك الحجة.

أما الحجة الرابعة، فتقول إن «صدام» يمثل تهديدًا للدول المجاورة فى المنطقة(*). ولا شك، طبعًا، أنه يمثل تهديدًا حقيقيًا لكل من يقع فى قبضته، حيث ارتكب أفظع جرائمه، وأكثرها شراسة، فى ظل التأييد الأمريكى، وفى ظلال المشاركة الأمريكية. ولكن الحقيقة، أن قبضته الآن أقل تأثيرًا من ذى قبل، وكذلك فإن الموقف الانتقادى الذى اتخذته دول المنطقة حيال العقوبات والضربات الأمريكية يعكس بوضوح ماهية رؤيتهم لهذه الحجة(**).

كل ما قلناه يجهض الحجج التى ذكرناها. وتلك الحجج تقضى فى النهاية، بأننا ملزمون بالاستمرار فى تعذيب الشعب العراقى، ودعم صدام حسين، من خلال فرض تلك العقوبات القاسية. وكما أرى، فإن ذلك يترك المواطن الشريف

(*) شن صدام حسين حربًا شيطانية على إيران لمدة ثمان سنوات - بدون أى سبب إلا الانتقام من الجمهورية الاسلامية الناشئة، لحساب الولايات المتحدة، واسرائيل، ودولهم الصديقة فى المنطقة - ولا يخفى على أحد أن دول المنطقة كانت تمده بالمال والسلاح والرجال، وتكلفت تلك الحرب الشيطانية ما يقرب من مليون قتيل، وأضعاف ذلك من الجرحى، وتدمير مئات المبانى والمصانع، وعشرات المدن والقرى، وخسائر تقدر بمئات البلايين من الدولارات، على الجانبين العراقى وإيران - المترجم.
ونذكّر ثانيًا أن دول المنطقة كانت تساند صدام فى تلك الحرب الشيطانية بالمال والسلاح والرجال.

(**) وفى الحقيقة، الخطر الأكبر على المنطقة، بل وعلى العالم هو إسرائيل، وهذا ما بيّنه الأوروبيون فى استطلاع رأى بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٣م - المترجم.

الصادق(*) مكلفًا بمهمتين أساسيتين. الأولى.. أن يفعل شيئًا تجاه ذلك ـ ولنتذكر جيدًا أننا قادرون على ذلك. والثانية.. أن يُعمل ويُفعل فكره محاولاً فهم واكتشاف الدوافع الحقيقية، والتى لا يمكن، أبدًا، أن تكون هى تلك التى وضعناها بين أيديكم.

لا أريد هنا التقليل من حجم التهديد الصدامى. فهناك دوافع، ذات أهمية بالغة، تجعلنا نأخذ التهديد العراقى مأخذ الجد. بل كانت هناك دوافع، أكثر أهمية، فى أثناء الفترة التى كنا نساعد فيها الرئيس العراقى على إيجاد هذا التهديد، إلا أن ذلك لا ينفى أننا اليوم بصدد دوافع أخرى. فحاليًا هناك دوافع، تدفعنا إلى الاهتمام بخطورة العنف المتطرف والمدمر فى المنطقة. وليس هذا رأيى فقط، بل هو رأى أيضًا الچنرال «ليى باتلر» الذى كان رئيسًا للقيادة الاستراتيچية فى عهد كلينتون. وهى القيادة المسئولة عن الاستراتيچية النووية، وعن استخدام الأسلحة النووية. **وقد قال الچنرال «باتلر»، إنه لفى منتهى الخطورة، وسط العداءات الموجودة فيما يسمى بالشرق الأوسط، أن تقوم دولة (إسرائيل) بتسليح نفسها، بهذه الصورة الظاهرة، ومعها مخزون هائل من الأسلحة النووية، ربما تصل إلى المئات، الأمر الذى يستفز ويستحث دولاً أخرى للتصرف بنفس الطريقة**(٣).

أو أن تستفزهم لتطوير أسلحة أخرى للدمار الشامل كرادع، الأمر الذى سيكون له أثر واضح وخطير، ينذر بالشؤم علينا جميعًا. أما كون «باتلر» محقًا فى ذلك، فهو أمر لا يقبل الشك. بل إن الخطر سيكون أكثر نذيرًا بالشؤم، إذا تبين لنا أن الولايات المتحدة، وهى القوة العظمى الراعية لإسرائيل، تطالب الدول الأخرى بالنظر إليها على أنها «غير عاقلة ولابريئة»، ومستعدة للجوء إلى العنف المتطرف، إذا ما استفزت، بما يتضمن الاستخدام الأول للأسلحة النووية ضد الدول غير النووية. وقد أشير هنا إلى وثائق تخطيطية ذات مستوى رفيع.. كُتبت فى عهد كلينتون، وتحولت إلى حيز التطبيق من قبل التوجيهات الرئاسية(٤)، ولمن يريد معرفة المزيد، وعن الأسباب وراء هلع العالم منا، فعليه أن يلجأ إلى الوثائق العامة.

ومن المفهوم أن الآخرين فى هذا العالم يضطرون، طبيعيًا، إلى الحصول على

(*) يقصد المواطن الأمريكى الشريف الصادق ـ المترجم.

أسلحة دمار الشامل، على حسابهم، ليستخدموها كرادع. ويعترف المحللون الاستراتيچيون الأمريكيون، والمخابرات الأمريكية، بأن تهديد البقاء الإنسانى يُدعم ويُغذى ويزيد من قبل البرامج، التى تأخذ حاليًا خطى جريئة. فعلى سبيل المثال، كل دول العالم تقريبًا، تنظر إلى برنامج الدفاع الصاروخى الأمريكى كسلاح الضربة الأولى - وهو أمر صحيح لا غبار عليه. وسيقوم، غالبًا، الأعداء المحتملون بالرد من خلال تنمية وتطوير رادع، أيًا كان هذا الرادع. وكل هذا معروف جيداً لدى المخابرات الأمريكية، كما هو معروف لدى المحللين الاستراتيچيين. والسؤال الذى نطرحه هنا: لماذا نصر على السعى وراء سياسة تزيد من حجم الخطر، ومن حجم الدمار.. لنا ولغيرنا؟. وربما يمثل الشرق الأوسط الخطر الأول فى هذا الشأن - ليس الخطر الوحيد، ولكنه بالتأكيد خطر بدرجة كبيرة.

ومن الجدير بالذكر، أن تبرز كل هذه التساؤلات فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩١م، قبل حرب الخليج.. وأن تثيرها العراق. فقبيل بداية حرب الخليج، كانت العراق قد عرضت مرة أخرى الانسحاب من الكويت (وكانت قد عرضت ذلك مرات عديدة)، ولكن فى سياق تسوية القضايا الاستراتيچية بالمنطقة، بما فيها حظر أسلحة الدمار الشامل. وقد أقر خبراء الخارجية الأمريكية المختصون بشئون الشرق الأوسط، بأن ذلك الموقف كان «جادًا» و«صالحًا للتفاوض». وبصرف النظر عن هذا، فإن ذلك الموقف كان هو موقف ثلثى الجمهور الأمريكى تقريبًا، كما أظهر التصويت الأخير، المأخوذ فى الأيام الأخيرة قبل الحرب.

إلا أن موظفى الخارجية الأمريكية أوضحوا: «بأننا لا نعلم عما إذا كانت هذه الاقتراحات أو العروض العراقية تتسم فعلاً بالجدية وبالقابلية للتفاوض أم لا». وكان سبب عدم معرفتنا بهذه العروض، أن الولايات المتحدة حذفتها من التاريخ، ومن الإعلام، بمنتهى الحذق والمهارة. وبالرغم من ذلك، تبقى القضية حية فى الأفق.. تبقى حية، بالرغم من إزالتها نهائيًا من المناقشات العامة، ومن الأجندة السياسية.

تركيا والأكراد

ولننتقل الآن إلى الموضوع الثانى، وهو موضوع تركيا والأكراد. وبادئ ذى بدء، فقد تعرض الأكراد إلى سلسلة طويلة من القمع والاضطهاد، طيلة تاريخ الدولة التركية الحديثة، إلا أنه فى عام ١٩٨٤م، قامت الدولة التركية بشن حرب عارمة فى الجنوب الشرقى ضد السكان الأكراد.

وإذا نظرنا إلى المعونة العسكرية الأمريكية المقدمة إلى الحكومة التركية - والتى تمثل دليلاً قويًا عن مسار السياسة - سنجد أنها ازدادت بطريقة ملحوظة فى عام ١٩٨٤م، وهو الوقت الذى بدأت فيه الحرب التركية لقمع المتمردين. بلغة أخرى، هذه الزيادة الملحوظة فى حجم المعونة، لم ترتبط بالحرب الباردة، وإنما ارتبطت بالحرب التركية المضادة لحركات التمرد. وليس هذا بالأمر الغريب، فتركيا تمثل حليفًا استراتيجيًا، ومن ثم، فكان لها دائمًا حظًا وافرًا من المعونة العسكرية الأمريكية. وقد بقت المعونة عالية كما هى، إلا أنها بلغت الذروة على امتداد التسعينيات، مع ازدياد العمليات الوحشية. وكان عام ١٩٩٧م هو عام الذروة الحقيقية، حيث بلغت المعونة العسكرية الأمريكية إلى تركيا، أكثر مما بلغته طوال الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٨٣م، بالرغم من كونها الفترة التى كانت مفعمة بدوافع وأهداف الحرب الباردة. أما عن نتائج هذه المعونة الأخيرة، فإليكم الأرقام التالية: مقتل عشرات الآلاف من الآدميين، هروب مليونى إلى ثلاثة ملايين لاجىء، إبادة عرقية مروعة، تدمير حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة قرية كردية.

٨٠٪ من الأسلحة التركية كانت تأتى من الولايات المتحدة. وبما أننا، لا أنا ولا أنت، نستطيع وقف هذا الأمر - ونحن الوحيدون القادرون على هذا - فإن إدارة كلينتون كان لديها الحرية فى إرسال الطائرات الحربية، الدبابات، الناپالم، وهلم جرا، التى كانت تستخدم فى أقذر العمليات الوحشية فى فترة التسعينيات. . وما زالت هذه العمليات مستمرة. فتركيا تقوم، بانتظام، بعملياتها المعروفة، سواء فى جنوب شرق تركيا، أو عبر حدود شمال العراق، حيث تتم العمليات العدوانية فيما يسمى بمناطق الحظر الجوى، حيث يحتمى الأكراد بالولايات المتحدة من. . . تركيا.

وإذا ما قارنا بين العمليات التركية فى شمالى العراق، وبين العمليات

الإسرائيلية فى جنوبى لبنان - فى ظل احتلالها الذى دام ٢٢ عامًا - سنجد تشابهًا كبيرًا بينهما. ففى الحالتين، تمت العمليات الوحشية تحت عدم رضاء الأمم المتحدة، ولكن تحت رضاء الولايات المتحدة، مما أعطى لها فى النهاية صفة الشرعية. ويكفى العلم، بأنه فى فترة الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان، قتلت إسرائيل ما يقرب من ٤٥ ألفًا، تبعًا لمصادر لبنانية. والحقيقة.. أنه لا أحد يعلم هذا؛ لأنه ببساطة لا يوجد من يحصى عدد ضحايا الولايات المتحدة، ولا ضحايا أصدقائها.

والسؤال هنا: كيف تتعامل الولايات المتحدة مع كل هذا؟ الرد بمنتهى البساطة: تتعامل بالسكوت. يمكنك معاينة ذلك وأنا أطالبك بالقيام بهذه المعاينة. وبالمناسبة، فقد يقوم بعض الآدميين، غير الراضين عن هذا الوضع، بإثارة قضية أكراد تركيا، وما يتعرضون له من اضطهادات. وإذا ما خرج هذا الموضوع إلى السطح، وبات من المستحيل تجاهله، يكون رد الفعل المتعاهد عليه كالتالى: إن مؤيدى حقوق الإنسان، الذين وضعوا لأنفسهم هذا المسمى، يستنكرون ما يسمونه «فشلنا فى حماية الأكراد». والحقيقة، أننا نفشل فى حماية الأكراد، كما يفشل الروس «فى حماية الناس الذين يعيشون فى الشيشان».

أو يُزعم أن الولايات المتحدة ليس لديها علم بما يحدث. وأن كلينتون، عندما كان يغدق تركيا بسيل لا ينتهى من الأسلحة (فى الوقت الذى صارت فيه تركيا المتلقى الرئيسى للأسلحة الأمريكية)، كان لا يعلم، ولا مستشاروه، بأن الأسلحة سوف يتم استخدامها، وأنه لم يخطر على بالهم أبدًا، ذهاب الأسلحة إلى الحرب التى كانت جارية على الساحة التركية حينذاك. وكما يقول المعلقون والمراقبون الذين يمتازون بالدقة المتناهية، فإن الذين يظهرون قضية الأكراد على السطح، ويقترحون البديل، يفتقدون النظر إلى «الفوارق الضئيلة».

وفى بعض الأوقات، يزعمون أن الولايات المتحدة غير قادرة على معرفة ذلك، فالمنطقة بعيدة عنها، فمن يعلم ماذا يحدث فى جنوب شرق تركيا؟ وللعلم فقط.. فهذه المنطقة تم مسحها من قبل القواعد الجوية الأمريكية، فهناك الطائرات المسلحة نوويًا، التى تقع تحت رقابة صارمة. ولكن.. كيف لنا أن نعلم ما يحدث

هناك؟ وبالطبع، لا يوجد منا من يقرأ تقارير حقوق الإنسان، التى تصف، دومًا، تفاصيل ما يحدث هناك.

ولقد ذكرت، سالفًا، أنه فى ظل هذه الفترة صارت تركيا المتلقى الأول للأسلحة الأمريكية فى العالم، إلا أن هذا لا يطابق الحقيقة كلية. فكما نعلم، تتصدر كلٌ من مصر وإسرائيل قائمة المتلقين. ولم تصل تركيا إلى المركز الأول، إلا فى أثناء فترة حربها ضد حركات التمرد الكردى. ثم جاءت السلڤادور، لتحل فترة وجيزة محل تركيا، حيث كانت الأولى منشغلة فى عمليات الذبح والقمع تجاه شعبها، الأمر الذى أوصلها فى النهاية إلى المركز الأول. وما إن وصلت السلڤادور إلى هذا المركز، حتى عادت تركيا لتأخذ مكانتها ثانية.

واستمر هذا الوضع إلى عام ١٩٩٩م، حيث جاءت كولومبيا لتحتل مكان تركيا. وقد كانت كولومبيا تحتل الرقم القياسى لأسوأ سجل لحقوق الإنسان فى العالم. وفى الأعوام العشرة الماضية، التى شهدت تلك السجلات المفزعة، حصلت كولومبيا على أكبر نصيب من المعونة العسكرية الأمريكية، وكذلك من التدريب الأمريكى. ولكن لماذا حلت كولومبيا مكان تركيا فى عام ١٩٩٩م؟ السبب بسيط، وهو: أنه فى عام ١٩٩٩م نجحت تركيا فى قمع حركات التمرد الداخلية، بينما لم تكن كولومبيا قد نجحت بعد. وكان من قبيل الصدفة، أن يكون ١٩٩٩م هو العام الذى شهد تدفقًا كبيرًا للأسلحة إلى كولومبيا.

وفى وسط كل هذه الأحداث، يغمرنا فيض من عبادة الذات. . وكيف أننا نسعى وراء «المبادئ والمثل» فى سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة فى «الحالات الضرورية»، كما يقول كلينتون، حيث لا نستطيع تحمل اختراقات حقوق الإنسان على مقربة من حدود الناتو. وهنا نلحظ ثانية، غياب بعض الكلمات. ظاهريًا، نحن لا نستطيع التأقلم مع اختراقات حقوق الإنسان على مقربة من حدود دول الناتو، بل لا نستطيع تأييدها ولا المشاركة فيها. . فى داخل حدود الناتو. حاول أن تجد تلك الكلمات الناقصة إنك لن تجدها. . ومرة أخرى، سوف تتعلم شيئًا آخر.

إسرائيل ـ فلسطين

والآن . لنذهب إلى الحالة الثالثة - إسرائيل-فلسطين . تعالوا بنا لنرى القتال الجارى حاليًا، وهو ما يسمى بانتفاضة الأقصى، لنترقب ردود الأفعال الأمريكية . وهذا هو الجزء الذى يهمنى فى المرتبة الأولى، وهو الذى يجب أن يهمكم أنتم أيضًا بنفس الدرجة .

إن الموقف الرسمى الأمريكى، الذى كرره السفير الأمريكى «مارتين إنديك» فى مارس ٢٠٠١م، تمثل فى التالى : «نحن لا نؤمن بمكافأة العنف»[٥] . وكان ذلك تقريعًا صارمًا للفلسطينيين، مثله مثل التقريعات الأخرى . ومن السهل علينا، تقدير شرعية ذلك الزعم .

بدأت انتفاضة الأقصى، والتى تمثل العنف الذى يزدريه إنديك، فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠م، وهو اليوم الذى تلا ذهاب «آرييل شارون» إلى الحرم الشريف، مع حوالى ألف جندى . ومن المدهش واللافت للانتباه، أن يمر هذا الحدث بدون أى حادث كرد فعل، إلا أنه فى اليوم التالى، وكان يوم جمعة، فوجئ الفلسطينيون، بعد فراغهم من صلاة الجمعة، بتواجد عرمرم للجيش الإسرائيلى، فبدأ بإلقاء بعض الأحجار، ثم رد الجيش الإسرائيلى بإطلاق الرصاص فوراً، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى مقتل ستة فلسطينيين، وجرح أكثر من ٢٠٠ [٦] . وفى الأول من أكتوبر، قامت طائرات الهليكوبتر العسكرية الإسرائيلية، أو على الأصح طائرات الهليكوبتر العسكرية الأمريكية التى يقودها طيارون إسرائيليون، بتصعيد العنف، مما أدى إلى مقتل فلسطينيين فى غزة . وفى الثانى من أكتوبر، قامت الطائرات الهليكوبتر العسكرية بقتل عشرة فى غزة، وجرح خمسة وثلاثين . وفى الثالث من أكتوبر، قامت الهليكوبتر بقصف الوحدات السكنية، وأهداف مدنية أخرى . وظل الأمر يسير على هذا المنوال . حتى أضحت هذه الطائرات، فى شهر نوفمبر، تستخدم فى استهداف واغتيال الرموز السياسية .

والسؤال هنا : ماذا فعلت الولايات المتحدة حيال كل ذلك؟ فى منتصف سبتمبر، وقبل بدء الاقتتال، أرسلت الولايات المتحدة شحنة جديدة من طائرات الهليكوبتر (المهاجمة) المتقدمة إلى إسرائيل . وكذلك فى منتصف سبتمبر، قامت

البحرية الأمريكية بالمشاركة مع وحدات النخبة فى داخل الجيش الإسرائيلى وقوات الدفاع الإسرائيلى، فى عمليات تدريبية، بهدف تأهيل القوات الإسرائيلية على إعادة احتلال الأراضى المحتلة. لقد كان دور البحرية الأمريكية، هو إمداد إسرائيل بأجهزة جديدة متطورة، لم تكن فى حيازتها.

وفى الثالث من أكتوبر، وهو اليوم الذى تحدثت فيه الصحف عن هجوم طائرات الهليكوبتر العسكرية على المساكن، قاتلة عشرات المدنيين، أعلنت الصحف الإسرائيلية، وبعدها كررت الصحف الدولية، أن الولايات المتحدة وإسرائيل وصلتا إلى اتفاق - وهو أعظم اتفاق فى خلال العقد - يقتضى إرسال طائرات الهليكوبتر العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل[٧]. وفى اليوم التالى، نشر الصحفيون العسكريون تقريرًا يفيد بأن هذه الإرسالية تتضمن طائرات هليكوبتر هجومية حديثة، بالإضافة إلى قطع غيار، مما يزيد من القدرة على استهداف المدنيين. وبطريقة عابرة، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلى عن عدم قدرة بلاده إنتاج طائرات الهليكوبتر. ومن ثم، فعلى إسرائيل أن تأتى بها من الولايات المتحدة. وفى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠م، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا يلزم الولايات المتحدة بعدم إرسال طائرات عسكرية هليكوبتر إلى إسرائيل تحت هذه الظروف[٨]. وفى ١٩ فبراير ٢٠٠١م، أعلن البنتاجون عن اتفاقية، أبرمت توًا بين إسرائيل والولايات المتحدة، تقضى بصفقة قيمتها نصف بليون دولار لطائرات الأباتشى الهليكوبتر المهاجمة[٩].

وتعالوا بنا لنرى كيف قامت وسائل الإعلام بتغطية هذا الموضوع، وبالتعامل معه. سنكتشف أن هذا الموضوع لم يمر اعتباطًا فى الصحف الحرة. وكانت الإشارة الوحيدة له، فى جريدة بـ «نورث كارولينا»، عبر بريد مكتوب للمحرر[١٠]. هذا كل ما كُتب حول الموضوع.

لا توجد الآن حقائق مخفية، أو غير مشار إليها. فلا يوجد مكتب أخبار واحد، فى بلادنا، لا يلم - وبمنتهى الدقة - بهذه الحقائق. وكل من يطلع على تقارير منظمة العفو، يدرك هذه الحقائق جيدًا. وقد تم جذب الانتباه إليها، بطريقة ملفتة جدًا، فى جريدة «بوستون جلوب»، التى تعتبر من أهم الجرائد الأمريكية اليومية، وكذلك من أكثرها ليبرالية. فلا شك، أنه لا يوجد مكتب تحرير أو أخبار، إلا

ويعرف هذه الحقائق. ولكن أولئك الذين يهيمنون على تدفق المعلومات لا يرغبون فى معرفة هذه الحقائق، كما لا يرغبون فى تعريفها لقرائهم. وبالطبع، لديهم أسبابهم ودوافعهم القوية، التى تتمثل فى التالى: إن إمداد الشعب بمعلومات حول ما يجرى على الساحة، باسمهم، سوف يفتح عليهم أبوابًا، كان من الأفضل غلقها... هذا إذا كانوا يريدون الاستمرار فى سياستهم. باختصار، أن المسيطرين على دفة المعلومات لن يرغبوا أبدًا فى نشر هذه التقارير بموازاة ما يقال ويكتب عن طائرات الهليكوبتر الأمريكية، التى تستخدم فى استهداف المدنيين، والشخصيات السياسية.

إن الاستمرار فى توفير تلك الطائرات الأمريكية لإسرائيل، مع العلم بأنها ستستخدم ضد المدنيين الفلسطينيين، ومع سكوت الإعلام الأمريكى العام، ليس إلا دليلاً، من ضمن أدلة كثيرة، على مدى احترامنا لمبدأ عدم الاعتراف بمكافأة العنف. وهذا بدوره - وأقولها ثانية - يترك المواطنين الشرفاء أمام مهمتين: **المهمة الأكبر**، هى أن يفعلوا شيئًا تجاه ذلك، **والمهمة الثانية**، هى محاولتنا لفهم الأسباب الحقيقية وراء انتهاج هذه السياسات.

وبخصوص ذلك الأمر، لا أعتقد أن الأسباب تحتمل أكثر من تأويل. فمنذ أمد بعيد، والكل يعى بأن منطقة الخليج تحتوى على ثروات الطاقة الأساسية فى العالم، وأنها - من ثم - تمثل مصدرًا استراتيجيًا لا مثيل له، وكذلك مصدرًا للثراء السريع. وأى قوة تأتى للسيطرة على المنطقة.. لن تحظى فقط بالوصول إلى هذا الثراء الهائل، ولكنها ستحظى أيضًا بالوصول إلى مرتبة قوية جدًا من السيطرة والهيمنة العالمية، إذ يعتبر التحكم فى مصادر الطاقة معولاً شديد الأهمية فى العلاقات الدولية. بالإضافة إلى أن أهمية ثروة الطاقة فى منطقة الشرق الأوسط، من المتوقع أن تزداد، ربما بحدة، فى السنوات المقبلة.

إن أهمية التحكم فى النفط، تم إدراكه وقت الحرب العالمية الأولى، حيث كانت بريطانيا تمثل القوة العالمية الكبرى، والتى كانت تسيطر على معظم الشرق الأوسط، إلا أنه بعد انتهاء الحرب، لم يكن لديها القوة العسكرية التى تمكنها من الهيمنة على المنطقة - من خلال الاحتلال العسكرى المباشر. فكان عليها اللجوء إلى وسائل

أخرى. وكانت إحدى هذه الوسائل استخدام القوة الجوية، وكذلك استخدام الغاز السام، الذى كان يعتبر قمة الوحشية واللإنسانية فى ذلك الوقت. وكان من أهم مؤيديه «وينستون تشرشل»، الذى دعا إلى استخدامه ضد الأكراد والأفغان[١١].

وبالتوازى مع العنصر العسكرى لتحقيق التحكم، كان هناك أيضًا العنصر السياسى الذى تمثل فى التنسيقات السياسية. فخلال الحرب العالمية الأولى، اقترح مكتب الاحتلال البريطانى، ثم طبق بعد ذلك، مشروعًا لتدشين ما يسمى بـ «الواجهة العربية»: وهى حكومات ضعيفة لينة، تدير السكان المحليين، تحت الهيمنة البريطانية الكاملة، فى حالة استفحال الأمور، وخروجها عن دائرة التحكم. وكانت فرنسا، فى ذلك الوقت، أيضًا من المشاركين فى اللعبة - فقد كانت قوة كبيرة لا يستهان بها - وكذلك كانت الولايات المتحدة، بالرغم من عدم قيادتها للعالم حينذاك، إلا أنه كان لديها القدر الكافى من القوة الذى أهّلها للمطالبة بنصيب من الكعكة. وفى عام ١٩٢٨م، دخلت الدول الثلاث فى اتفاقية «الخط الأحمر»، حيث قامت بتوزيع احتياطى النفط الشرق أوسطى فيما بينها. وبالطبع، كان الغائب فى هذه المسألة.. شعوب المنطقة، التى كانت قابعة تحت هيمنة «الواجهة».. ذلك كان هو التنسيق الأساسى.

ومع الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى القمة، فارضة هيمنتها على العالم، ومخططة على الاستئثار بثروات الطاقة فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة لفرنسا وبريطانيا، فقد استبعدت الأولى فى هدوء، بينما قبلت الثانية - وباستحياء - دورها «كشريك صغير»، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تضاؤل دورها تدريجيًا، عبر الوقت.

وعندما أخذت الولايات المتحدة دور المملكة البريطانية المتحدة، أبقت المبدأ الأساسى فى هذا الدور، ألا وهو: أن الغرب (الذى يعنى الولايات المتحدة أولاً وأخيراً) لا بد أن يسيطر على الأحداث فى الشرق الأوسط. بالإضافة إلى أن ثراء المنطقة لا بد أن يتدفق أولاً إلى الغرب، إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى شركات ومؤسسات الطاقة الغربية، إلى المستثمرين، إلى الخزانة الأمريكية التى اعتمدت، وما زالت تعتمد، بشكل أساسى على إعادة تدوير الدولارات النفطية،

إلى المصدرين، إلى شركات الإنشاء، وهكذا. تلك هى النقطة الجوهرية فى الموضوع كله. الأرباح لا بد أن تتدفق إلى الغرب، والقوة لا بد أن تبقى فى الغرب، فى واشنطن أولاً، لأطول حقبة ممكنة.

وقد أثار هذا المبدأ مشكلات عديدة. فكانت المشكلة الأولى تتمثل فى عدم قدرة شعوب المنطقة على فهم منطق هذه التنسيقات والترتيبات. لم تستطع هذه الشعوب الاقتناع أبدًا، بضرورة تدفق ثروات المنطقة إلى الغرب، بدلاً من تدفقها إلى الشعوب الفقيرة الكادحة. وكان الاستخدام المستمر للقوة، هو الوسيلة الفعّالة لجعلهم يفهمون مثل هذه المبادئ - وهى مشكلة تتكرر دائمًا مع الشعوب الجاهلة غير المتعلمة.

وفى عام ١٩٥٣م، حاولت حكومة وطنية، تحت زعامة «محمد مصدق»، تخليص إيران وإخراجها من هذا النسق. ولكن سرعان ما باءت تلك المحاولة بالفشل، من خلال انقلاب عسكرى، قامت كلٌ من الولايات المتحدة وبريطانيا بتمويله، لإعادة الشاه إلى الحكم ثانية. ومن الجدير بالذكر، أنه فى أثناء الانقلاب، قامت الولايات المتحدة بإبعاد بريطانيا، وبدرجة كبيرة، عن دائرة السيطرة فى داخل إيران.

وبعد الانقلاب مباشرة، ظهر نجم «جمال عبد الناصر» فى المنطقة، ليعلن خطراً عظيمًا على مصالح الغرب. وبالرغم من عدم حيازة بلاده - مصر - على ثروة النفط، إلا أن خطورته تمثلت فى القومية المستقلة التى كان ينادى بها، والتى بات رمزًا لها فى كل مكان على وجه السطيحة. فتحول عبد الناصر إلى «ڤيروس»، بإمكانه «إصابة الآخرين».

فى تلك اللحظة، كانت الولايات المتحدة تطور عقيدة جديدة، لتغيير وتوسيع مفهوم النظام البريطانى القائم على واجهة عربية، محمية من قبل قوة بريطانية. بمعنى آخر، لقد كانت الولايات المتحدة تقوم على تدشين حلقة محكمة من الدول المحيطة، المتواجدة على الحدود الخارجية للمنطقة، التى يمكن أن تقدم خدماتها للولايات المتحدة كـ «رجال شرطة محليين مستعدين للضرب فى أى لحظة» (وهى

كلمات مستقاة من إدارة نيكسون). فصحيح أن هناك رجال شرطة فى واشنطن، ولكن لا بد أيضًا من إيجاد «رجال شرطة محليين مستعدين للضرب». والشرطيان المتوفران فى ذلك الوقت، كانا تركيا (قوة عسكرية كبيرة)، وإيران تحت حكم الشاه.

وفى عام ١٩٥٨م، نصحت المخابرات المركزية الأمريكية بأن «اللازمة المنطقية» لمعارضة القومية العربية «تتمثل فى تأييد إسرائيل كالقوة الوحيدة المتبقية فى المنطقة، التى تناصر الغرب من ناحية، والتى يمكن الاعتماد عليها من الناحية الأخرى»[١٢]. وتبعًا لهذا التسلسل العقلى والمنطقى، فإنه يمكن لإسرائيل أن تصير قاعدة أساسية للقوة الأمريكية فى المنطقة. وبالفعل، تم تنفيذ ذلك الاقتراح بعد ١٩٦٧م. ففى هذا العام، قامت إسرائيل بتقديم أجل خدمة إلى الولايات المتحدة - ألا وهى التخلص من ناصر، والتخلص من ڤيروس القومية المستقلة. وكذلك قامت بقصم ظهور الجيوش العربية، تاركة القوة الأمريكية تتألق أكثر فأكثر. وعند هذه اللحظة بالتحديد، ظهر هناك تحالف ثلاثى بين إسرائيل، وإيران، والسعودية. وبالرغم من أن السعودية كانت فى حرب تكتيكية مع إيران وإسرائيل، إلا أن ذلك لم يقف عائقًا أمام هذا التحالف. فالسعودية كان لديها النفط، وإيران كانت خاضعة للشاه، وإسرائيل كانت القوة العسكرية. وكانت پاكستان وتركيا جزءًا من هذا النسق فى ذلك الوقت.

ذلك التحالف كان معترفًا به - وبوضوح - من قبل متخصصى المخابرات الأمريكية، الذين كتبوا عنه، ومن قبل الشخصيات المسئولة عن التخطيط. فمثلاً، أشار «هنرى جاكسون» - الذى كان المتخصص الأساس - من ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى - فى شئون الشرق الأوسط والنفط - إلى أن إسرائيل، وإيران، والسعودية «تكبح وتحتوى[*] تلك العناصر الراديكالية وغير المسئولة فى دول عربية معينة، والتى إن تركت على حريتها، لقامت بتعريض مصادرنا النفطية فى الشرق الأوسط، إلى خطر جسيم» (وهو يعنى الأرباح المتدفقة، والتى تعتبر عاملاً مؤديًا للهيمنة العالمية)[١٣].

وقد قامت السعودية بدورها، من خلال الحفاظ على أكبر احتياطى نفط فى

(*) من سياسة الاحتواء، التى تعنى فى النهاية المحاصرة والكبت والكبح - المترجم.

العالم. بينما قامت إيران وإسرائيل، بمساعدة تركيا وپاكستان، بتوفير القوة الإقليمية، حيث كانت جميع هذه الدول تخدم كـ «رجال شرطة محليين على أهبة الاستعداد للضرب». أما إذا حدث خلل ما، فحينئذ يتم جلب اللاعبين الكبار - الولايات المتحدة وبريطانيا.

تلك كانت الصورة بحذافيرها، قبل أن تندلع الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩م، حيث قامت الدنيا ولم تقعد - فقد سقط عامود رئيسى من الأعمدة الرئيسية، التى كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة. لقد سقطت إيران تحت قبضة القومية المستقلة. وبالرغم من محاولات «كارتر» لإرجاع الشاه إلى الحكم، من خلال تمويل حركة انقلابية عسكرية، ومن خلال بعثه لچنرال الناتو، إلا أن محاولاته باءت بالفشل. هذا بالإضافة إلى عدم قدرته على كسب تأييد حلفائه فى هذا الشأن، وهم الجيش الإيرانى.

بعدها مباشرة، قامت كلٌ من إسرائيل والسعودية، العامودان المتبقيان، بمشاركة الولايات المتحدة فى بذل كل الجهود المتاحة، من أجل إحداث انقلاب عسكرى، لإعادة الأمور إلى نصابها، وكان ذلك من خلال إرسال السلاح. الوقائع والأهداف تم إخفاؤها عن الجماهير، إلا أن مقتطفات من هنا وهناك بدأت تصل، بعد فترة، إلينا، حيث تم تسمية هذه اللعبة برمتها، اتفاق «السلاح مقابل الرهائن». وطبعًا، لبس هذا الاتفاق ثوب الإنسانية: فبات من المعروف أن الريجانيين يلتمسون طريقًا لإطلاق سراح رهائن الولايات المتحدة فى لبنان. أما ما كان يحدث فى الواقع، فهو إرسال الولايات المتحدة للسلاح إلى إيران - أى إلى جماعات مسلحة بعينها فى إيران - من خلال إسرائيل، التى كانت لديها ارتباطات وثيقة مع الجيش الإيرانى، الذى كانت تموله السعودية. بلغة أخرى، أن اتفاق «السلاح مقابل الرهائن» لم يكن له وجود أو أصل؛ لسبب بسيط: وهو أنه لم يكن هناك أية رهائن.

وفى نفس الوقت، كانت الولايات المتحدة تؤيد صديقها صدام حسين، فى غزوه لإيران، من أجل تحقيق نفس الهدف - وهو محاولة إبطال الخطر الداهم القادم من دولة نفطية ومستقلة فى نفس الوقت، مثل إيران. فصحيح أن عراق

صدام كانت أيضًا تتمتع باستقلال زائد عن اللزوم، الذى كان يضايق الولايات المتحدة، إلا أن الأخيرة كانت مصرة على تلقين إيران درسًا، فلا تترك «جريمتها الشنعاء» - التى لم تكن محل أى عذر - تمر بسهولة. فإيران - التى كانت يومًا ما من أقوى أعمدة السياسة الأمريكية فى المنطقة - ارتكبت خطأ كبيرًا، عندما رفضت وصدت الانقلاب الذى مولته الولايات المتحدة، والذى جربته الإدارة الأمريكية منذ ٢٥ عامًا، ونجحت من خلاله فى قمع المحاولة الإيرانية للاتجاه نحو الاستقلال. ومن ثم، كان ذلك الخروج عن الطاعة الأمريكية، أمرًا لا يمكن تمريره مرور الكرام، ولا يمكن التساهل معه على أية حال... وإلا ستكون «المصداقية» الأمريكية معرضة للخطر.

وبناء على هذا، بدأت الولايات المتحدة فى إرسال سفن حربية لحماية الخليج الفارسى، ومن ثم، الضمان بأن إيران لن تقدر على منع شحن النفط العراقى. إلا أن ذلك تحول، فيما بعد، إلى أمر بالغ الخطورة. فالالتزام الزائد عن اللزوم من جانب الولايات المتحدة تجاه صدام، فى ذلك الوقت، أظهر لنا حقيقة جديدة، وهى: أن العراق صارت هى الدولة الوحيدة، بجانب إسرائيل، التى لديها الحق فى الاعتداء على سفينة أمريكية بدون مساءلة، والحق فى الإفلات الكامل من المعاقبة، كما فعلت إسرائيل فى ١٩٦٧م، وكما فعلت العراق فى ١٩٨٧م، حينما قتلت ٣٧ بحارًا أمريكيًا(١٤).

بل إن التورط الأمريكى ذهب إلى أكثر من ذلك. ففى العام التالى، فى ١٩٨٨م، قامت المدمرة الأمريكية، «يو. إس. إس. فينسينز»، بقصف طائرة ركاب إيرانية، رحلة رقم ٦٥٥، مخلفة ٢٩٩ قتيلاً، وهى تحلق فى الفضاء الإيرانى(١٥). لقد كانت المدمرة الأمريكية فى داخل المياه الإقليمية الإيرانية. ومن ثم، أخذت إيران الحدث مأخذ الجد والشدة. فذهب زعماؤها بأن الولايات المتحدة كانت تسعى بإصرار، منتهجة أكثر الأساليب تطرفًا، إلى تأكيد بأن «صدام حسين» قد كسب الحرب ضد إيران، الأمر الذى أدى بالأخيرة، فى النهاية، إلى الاستسلام. لم تكن تلك الحادثة أمرًا هينًا بالنسبة للإيرانيين، ولكنها كانت أمرًا هينًا بالنسبة لنا، فهذا هو أسلوبنا الوحشى... وعدم اعتراف القوى بمسئولياته الأخلاقية هو مبدؤنا.

وكان من المنطقى، أن نتوقع تفجير طائرتنا الأمريكية «پان آم ١٠٣»، كرد فعل انتقامى لما حدث. وكان الافتراض السريع للمخابرات الأمريكية، هو أن التفجير كان انتقامًا إيرانيًا لقصف الطائرة الإيرانية ٦٥٥. أما إذا أردنا الحكم على ما جرى بخصوص هذا الحادث، فأعتقد أن الأمر سيظل قيد التخمين والتأمل. وكذلك سيظل الدليل على مسئولية ليبيا عن الحادث، قيد الشك. بل الشك الشديد. فبعد أن وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا - أخيراً - على السماح باستئناف القضية (وكانت ليبيا قد عرضت، منذ أعوام عديدة، السماح باستئناف إجراءات القضية فى مكان غير منحاز) أدت الإجراءات القضائية الغريبة فى محكمة العدل الدولية بهولندا إلى إثارة مزيد من الشكوك لدى أولئك الذين تابعوا الأمر عن قرب، والذين لم يسمحوا بأية مناقشات حول هذا الموضوع. فمثلاً، اقتضت الضرورة إخماد تقرير قضية «لوكيربى» بهولندا، وإبعاده عن العيون، ذلك التقرير الذى كتبه المراقب الدولى الذى رشحه السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان، تبعًا لقرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨م). فقد كان تقريره استنكاراً عنيفًا للإجراءات القضائية. ولنا أن نخمن، أنه إذا كان التقرير قد أدان الموقف الأمريكى-البريطانى فكيف يظهر فى وسائل الإعلام؟

وبالرغم من كل هذا، ظلت العراق - بصرف النظر عن طغيان نظامها - تمثل نوعًا من الانحراف والشذوذ. ففى ١٩٥٨م، خلصت العراق نفسها من براثن الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وانحرفت عن النظام الأمريكى. ثم أظهرت انحرافها مرة أخرى، عندما كانت تستخدم ثرواتها المحلية، لتصل إلى تنمية حقيقية، اجتماعية وسياسية. وهذا طبعًا لا يتوافق أبدًا مع النظام الأمريكى، فالثراء فى هذا النظام لا بد له، فى النهاية، أن يصب فى الغرب، وما تفعله العراق يناقض ويبطل التوجه المطلوب للثراء. إلا أن نتيجة الحرب، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، سرعان ما أرجعتا الأمور إلى نصابها، وسرعان ما أعادتا تشغيل دورة المال، كما كانت للصالح الأمريكى. وهذا أدى بدوره إلى إعادة دخول العراق فى النظام الأمريكى ثانية، ولكن بدون الخوف - فى هذه المرة - من استخدام العراق لثرواتها الداخلية. فالعراق لم تعد كما كانت من قبل، وسوف تعتبر محظوظة إذا ما

استطاعت إنعاش نفسها مرة أخرى، ولو حتى جزئيّا. وهنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالى: هل كان ذلك كله من ضمن أهداف العقوبات، أم أنه كان من ضمن آثار العقوبات؟

ولنسأل أنفسنا الآن: ماذا عن التزامنا الأسطورى الكاذب بحقوق الإنسان؟ وكيف تُحدد حقوق الإنسان، وكيف نحددها للفاعلين المختلفين بالشرق الأوسط؟ وهنا تأتى الإجابة بمنتهى البساطة: تتحدد الحقوق على أساس الإسهامات فى حفظ النظام. فالولايات المتحدة، لديها حقوق لا جدال عليها. وأما بريطانيا، فلها حقوق ما دامت تلعب دور الكلب التابع الوفى. وأما أعضاء الواجهة: الحكومات العربية، فلديهم حقوق ما داموا يسيطرون على شعوبهم، وما داموا يضمنون ذهاب الثراء إلى الغرب.

وماذا عن الفلسطينيين؟ إنهم أناس ليس لديهم أى ثراء. ليس لديهم أى قوة. ومن ثم، فليس لديهم أية حقوق. إن الأمر أشبه ما يكون بالعملية الحسابية: ٢+٢=٤ بل إن لديهم حقوقًا سلبية. والسبب فى ذلك، أن معاناتهم وتشريدهم فى مختلف البلاد يثير الإضرابات والمعارضات فى بقية أنحاء العالم.

ومن خلال هذه التأملات، يمكننا - وبمنتهى البساطة - التنبؤ بالسياسة الأمريكية فى الثلاثين سنة الأخيرة. تلك السياسة التى تمثل - ولا زال يتمثل - عنصرها الأساسى فى حركةَ رفضية متشددة «rejectionism» للحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد قادت الولايات المتحدة معسكر الرافضين لتلك الحقوق، طيلة ثلاثة عقود كاملة. ولا تخرج ما يسمى بعملية السلام عن هذا النسق أو هذا الإطار، بل هى امتداد له.

وسأنهى كتابى بتعليق صدر عن أحد زعماء الحمائم، «شلومو بن عامى»، الذى كان رئيس المفاوضين فى عهد «إيهود باراك»، وهو من حمائم العمل، ومتطرف بشكل واضح. فقبل دخوله الحكومة الإسرائيلية، أشار «بن عامى» فى كتاب أكاديمى، صدر فى عام١٩٩٨م بالعبرية، أن الهدف من مفاوضات أوسلو هو وضع الأراضى المحتلة تحت مظلة «الاعتماد الدائم للاستعمار الجديد»[١٦]، وهو ما يشبه، إلى حد كبير، حل البانتوستان فى جنوب إفريقيا.

ومن الجدير بالذكر، أن يكون رجال الصناعة الإسرائيليين من ضمن أوائل المؤيدين لهذا الحل. فمنذ حوالى عشر سنوات، وقبل اتفاقية أوسلو، كانوا ينادون بدولة فلسطينية بهذا الشكل الذى نراه اليوم ولأسباب جوهرية ومقنعة. فالشكل الاستعمارى الجديد - بالنسبة لهم - يتفق مع مصالحهم، كما يتفق مع مصالح رجال الأعمال الأمريكيين تجاه المكسيك أو السلڤادور. ففى نهاية الأمر، يتاح لهم الاستفادة القصوى من عمالة رخيصة جدًا، بصرف النظر عن الأحوال المعيشية المذرية التى تكابدها، أو أية منغصات أخرى لا تهم هؤلاء الصناعيين الذين لا يهمهم سوى تحقيق الربح السريع.

وهذا الوضع لا يحسن فقط أرباحهم، بل هو يمثل أيضًا سلاحًا فتاكًا ضد طبقة العمال الإسرائيليين، حيث يمكن تخفيض رواتبهم، وقمع إضراباتهم... وهو ما يتبعه أصحاب الأعمال الأمريكيون بشكل منتظم، حيث يقومون بتنمية فائض من القدرات بالخارج، ليستعملوه ضد الإضرابات الداخلية.

إن إسرائيل نفسها - وهذا ليس مفاجئًا - تتحول سريعًا نحو الولايات المتحدة، فصارت صورة أخرى منها. وهى لديها الآن: مستويات عالية من الفقر، فجوة هائلة بين الطبقات، رواتب إما ثابتة أو متدهورة، وظروف عملية تنتقل من سيئ إلى أسوأ. **وكما هو الحال فى الولايات المتحدة، يرتكز اقتصادها أساسًا على قطاع الدولة الديناميكى، المتخفى تحت عباءة الصناعة العسكرية. وليس من المستغرب، أن نجد الولايات المتحدة، بعد كل هذا، تفضل وتحبذ الدول التى تقلدها فى شكل وتنظيم إدارتها.**

* * *